القسم الثانى

المشاركة أم السلبية ؟

- الضرورات والمحظورات
- مسئولية المثقفين
- فلسفة المشاركة الشعبية (١)
- المسئولية الإجتماعية عن التعليم
- النخبة والمشاركة السياسية
- ثقافة المشاركة
- عقد اجتماعى جديد
- فلسفة المشاركة الشعبية (٢)
- المشاركة فى اصلاح التعليم
- الأحزاب والمشاركة السياسية

الضرورات .. والمحظورات !!

توارثت البيروقراطية المصرية أسلوبا للعمل يجعلها أقرب إلى نبات عباد الشمس الذى يتجه إلى الشمس دائماً ويدور فى اتجاهها دون سواها، كذلك تفعل البيروقراطية المصرية ، تتجه دائماً إلى قياداتها الأعلى، تستلهم منها ، وتتلمس رضاها ، وتدور فى فلكها ، دون أن تفكر فى الاتجاه إلى أسفل ، حيث القاعدة العريضة من ملايين المواطنين، فقضية الولاء عند البيروقراطية المصرية مرتبطة بمستوياتها الأعلى فقط وكأن شعارها قول الشاعر القديم :

فياليت الذى بينى وبينك عامر وبينى وبين العالمين خراب

وهذا دون شك ـ هو فيلسوف النفاق الأول . !

تلمس ذلك فى كثير من القرارات والتصرفات التى تتخذها البيروقراطية المصرية ، لايهمها أن تستلهمها من الناس ، ولا أن تعدلها فى ضوء أرائهم ، كما لايهمها أن تشرحها للناس أو تفسرها أو تبررها لهم، يكفى أن تكون مستوياتها الأعلى متفهمة لها ومقتنعة بها لتكون صحيحة بذاتها بغير حاجة إلى إيضاح آخر .

ومفهومنا عن الديمقراطية مقصور حتى الآن على تصور أنها تعدد الأحزاب ، والسماح للصحف الحزبية بتوجيه الشتائم وقذائف الاتهام إلى الجميع فى حرية تامة ، ولا يتسع لإدراك أن الديمقراطية معناها المشاركة، مشاركة الشعب فى المسئولية ، وفى اتخاذ القرار ، وفى إدارة مواقع الخدمات

والإنتاج ، مشاركة بالرأى وبالعمل ، مشاركة حقيقية وفعالة تبدأ بحق المواطن العادى فى الحصول على المعلومات الكاملة والدقيقة، لكل عمل، وكل قرار، وكل مشروع ،وحقه فى أن يقول رأيه فيه بحرية كاملة ، وبوضوح، وبصوت مسموع، من خلال قنوات جيدة التوصيل من قاعدة الهرم إلى قمته. ليكون الشعب هو صانع القرار وصاحبه ، وبالتالى يكون متفهماً لدوافعه ودواعيه ، ومشاركاً فى توجيه الأجهزة المسئولة عن تنفيذه ومشاركاً أيضاً فى الرقابة عليها . .

ولو أننا صححنا مفهوم الديمقراطية على هذا النحو لتغيرت أشياء كثيرة فى المجتمع، وانتهت ظواهر نشكو منها، مثل السلبية والتذمر والشعور بالضيق ، وانعدام الولاء ، والإسراف وعدم التعاون . . إلخ . ولنأخذ مثالاً يوضح المسألة فقد أتيح لى أن أقضى يومين فى مدينة دمنهور عاصمة محافظة البحيرة عايشت خلالها مع سكانها الذين يقتربون من المليون تجربة مريرة، فالمياه تنقطع تماماً عن المدينة ١٥ ساعة يومياً وأحياناً أكثر دون سابق إنذار، وهذا يحدث منذ شهرين وكل مواطن من أهل المدينة يصحو من نومه وهو لايعرف متى ستنقطع المياه ومتى ستعود ، وكم ساعة سيظل محروماً منها ولماذا ، ثم يتناقل الناس قصصاً مؤلمة عن ميت تأخرت جنازته إلى أن جمع له الجيران من مدخرات المياه عندهم ما يكفى لغسله ، ومخابز تعطلت إلى أن جاءت سيارات محملة بالمياه وأنقذتها وبيوت لا تجد احتياجاتها من المياه لشئونها الضرورية. شهران كاملان وأهل المدينة يعايشون شعوراً بالقهر والقلق . ولا أحد منهم يعرف متى تنتهى هذه اللعنة التى لم يسمع عنها أحد فى العاصمة شيئاً .

قد يكون انقطاع المياه من الضرورات التى لجأت إليها المحافظة لتجديد شبكات المياه . ولكنها لم تكلف نفسها مشقة إعلام الناس بالأسباب ،

وتحديد مواعيد ثابتة ومناسبة لقطع المياه ليرتبوا حياتهم على أساسها ، والغريب أن ترى الدموع فى عيون الرجال فى المدينة مما يلاقونه من اهمال بينما تتحدث التقارير عن الإنجازات العظيمة للمحافظة والمحافظ وتجد هذه التقارير الوهمية صداها فى العاصمة بما يؤكد أن الأكاذيب أقوى أحياناً كثيرة من الحقائق .

مثال آخر ما تصدره وزارة التموين كل يوم من قرارات مفاجئة . . سلع تربط على بطاقة التموين يوماً وتخرج منها يوماً آخر، وسلع على المواطن أن يحصل عليها من البقال ثم لاتجدها فى اليوم التالى عند البقال لأنه تقرر قصر توزيعها على المجمعات . . والمواطن يصحو من نومه وهو لايعرف ماهى السلع المباح شراؤها وماهى السلع المقيدة، ومن أين بالضبط يحصل عليها اليوم ثم من أين يحصل عليها غداً ، وأى كمية يستحق هذه المرة وأى كمية يستحق فى المرة القادمة . وقد تكون هناك ضرورات أمام وزارة التموين تدفعها إلى كل هذا التخبط فى القرارات ، لكن النتيجة هى أن يعيش المواطن فى حيرة وقلق يمكن مع الوقت أن يصل إلى إحساس بالتذمر، وكل ذلك لأن المواطن ليس فى حسبان أصحاب القرار، ولهذا لم يفكروا فى أن يشركوه معهم، وكأن الأمر كله من اختصاص الأجهزة الإدارية والدواوين ولايعنى المواطن ذاته من قريب أو بعيد .

ليس مهما أن نعدد الأمثلة ـ وهى كثيرة نعايشها كل يوم، لكن المهم أن نؤكد حقيقة بالغة الأهمية أن كل قرار يصدر مهما يكن متصلاً بالأمور الصغيرة ـ فإنه يمس حياة المواطن، وبالتالى فإن أبسط حقوق المواطن أن تكون لديه معلومات كافية حول أسباب هذا القرار ، وأن تكون هناك وسيلة ما يعبر المواطن من خلالها عن رأيه فى هذا القرار ويشارك فى اتخاذه فى البداية وتعديله أو الغائه بعد ذلك ، وبذلك نضمن اعادة الثقة إلى النفوس فى

سلامة القرارات ـ مهما تكن درجة أهميتها ـ ونضمن احترام الناس لها وتنفيذهم لها عن رضا واقتناع .

وليس صعباً أن نحدد القنوات التى يعبر من خلالها المواطن عن رأيه ويمارس حقه فى المشاركة ابتداء من الأحزاب ، والصحافة، والاجتماعات وانتهاء باستطلاعات الرأى العام التى تجريها الدول المتقدمة، وتعتمد على نتائجها فى وضع السياسات واتخاذ القرارات . فالوسائل كثيرة ومعروفة ، المهم هو أن ننجح فى تغيير فلسفة العمل التى توارثتها البيروقراطية المصرية بحيث تدرك أن وجودها وعملها ليس له إلا مبرر واحد هو أن تكون فى خدمة الناس ، وأن مشاركة الناس بالرأى والرقابة والتوجيه ـ ليس تطفلاً منهم أو تدخلا فيما لايعينهم، ولكنه ممارسة لازمة لحق أصيل من حقوقهم ، ولذلك فإن احاطتهم بتفاصيل ما يجرى خلف الأبواب المغلقة للمكاتب وقاعات اللجان والاجتماعات شىء لابد منه فى ظل الحياة الديمقراطية الصحيحة التى ننشدها وأن أى ضرورات تدفع إلى اتخاذ قرار لا تبيح محظورات اتخاذ هذا القرار بعيداً عن أصحاب المصلحة الأولى والأخيرة فيه . ولو أن هذا طبق فى كل مستويات القرار، سواء كان القرار يخص الدولة أو يخص قرية نائية أو مدرسة صغيرة . أو حتى يخص مواطناً واحداً ، فإننا نكون بذلك قد غرسنا بذور الثقة والاستقرار والسلام النفسى والاجتماعى ، ويكون حل المشاكل ممكنا مهما تكن المشاكل معقدة ، ومهما تكن الحلول صعبة .

ثقافة المشاركة

لابد أن نلتفت إلى نقطة هامة ونحن نبحث عن كيفية تعميق فلسفة ومفهوم المشاركة الشعبية فى المجتمع المصرى ، وهى أن هناك مجتمعات تسود فيها ثقافة المشاركة ، فيشعر الفرد بذاته ، وبدوره ، وبأهميته ، ويؤمن بقيمة اشتراكه مع الآخرين لخدمة أنفسهم وتنمية مجتمعهم فى أى صورة من الصور . . وهناك مجتمعات أخرى تسود فيها ثقافة تتعارض مع المشاركة تكرس فى الفرد إحساسه بالفردية والأنانية ، وتضعف لديه تقديره لقيمة ما يمكن أن يقوم به من عمل لخدمة مجتمعه ، وتدفعه إلى الإنطواء ، والسلبية ، واللامبالاة تجاه ما يجرى حوله وفقاً لفلسفة « أنا وبعدى الطوفان » . . ولا يشعر بأن عليه مسئولية ما فى خدمة المجتمع الذى يعيش فيه .

وهناك أسباب موضوعية فى تكوين المجتمع فى مرحلة تجعله تربة خصبة لثقافة المشاركة ، أو لثقافة السلبية ، ولذلك فإن البداية الصحيحة هى أن نحدد لماذا لم تعد فلسفة المشاركة سائدة بالقدر الكافى فى المجتمع المصرى ، ولابد أن نضع فى اعتبارنا العوامل التى تحيط بجذور هذه المشكلة . . وهى جذور تاريخية مازالت آثارها حية .

● خلال تاريخ طويل عاش المجتمع المصرى فى حالة انفصام مع السلطة ، ولم تكن العلاقة قائمة على أسس سوية تسمح بقيام تفاهم ، أو تعاون ، أو تبادل تأثير ، وبالتالى لم تكن هذه العلاقة تسمح بوجود

المشاركة، فحيث يشعر الناس بالخوف ، والريبة تجاه السلطة ، ويسود الخصام فى علاقتهم معها ، وتتباعد المسافة بينهما ، فلن تنشأ لديهم رغبة فى المشاركة ، لأنها لا تنشأ إلا فى جو ديمقراطى حر يشعر فيه الناس أن السلطة لهم ومعهم ، وأن بيدهم أن يؤثروا فى مسار الأمور ، وإذا شعر الناس أن السلطة لا تريد أن تأخذ منهم ثم تتجاهل ارادتهم بعد ذلك ، فمن الطبيعى أن تتسع الفجوة . . وإذا راجعنا التاريخ المصرى منذ العصور الفرعونية فلن نجد إلا فترات قليلة لاينطبق عليها هذا الحال على سبيل الاستثناء .

● والعلاقات داخل البيت المصرى ـ طوال هذه المراحل ـ كانت انعكاساً لصورة وأوضاع المجتمع ، فالأب يمارس السلطة بنفس الأسلوب الذى تمارسها به الدولة ، يعطى لنفسه حق الانفراد بالقرار ، وما على « الرعية » إلا « السمع والطاعة » ولعل نموذج السيد أحمد عبد الجواد الذى أبدع تصويره أديبنا الكبير نجيب محفوظ فى رائعته « بين القصرين » أدق تجسيد لحالة البيت المصرى فى أوائل هذا القرن وحتى ما بعد منتصفه . . فالأب يحتكر « السلطة » ويحولها إلى « تسلط » فلا يسمح لغيره إلا بالسمع والطاعة ، ولايعترف بحق رعيته فى المشاركة حتى فى تقرير مصائرهم فيتحولون مع الزمن إلى كائنات سلبية منقادة أو رافضة وعدوانية وفى الحالتين فإنها تبحث لنفسها عن طريق للخلاص خارج البيت بصورة أو بأخرى .

● والمدرسة المصرية لاتفسح مجالاً لأى صورة من صور المشاركة . . فالسلطة ممثلة فى الناظر والمدرسين . . لها وحدها حق القرار والعقاب ، أما التلاميذ فليس من حقهم أن يفتحوا فمهم إلا بما يرضى هذه «السلطة» وقد تكون هناك صور شكلية للمشاركة تجهض حقيقتها وتسىء إليها ، ونتيجة الشعور بالانفصال بين التلميذ والمدرسة تظهر صور التخريب

المختلفة ، ويكفى أن نرى كيف يتفنن التلاميذ فى اتلاف الأدوات والمبانى المدرسية بدلاً من أن يشاركوا فى حمايتها وإصلاحها لنعرف أثر الفلسفة التربوية الحالية فى مدارسنا . ولو بحثنا ما وراء ما يعرضه مديرو بعض المدارس أحياناً من مشاركة التلاميذ فى دهان المدرسة أو اصلاح الأثاث أو نظافة الفصول ، فسوف نكتشف الحقيقة وهى أن هذا العمل من جانب التلاميذ كان نتيجة نوع من الضغط المعنوى والسخرة أشبه بما كان يحدث فى المجتمع المصرى منذ عصر محمد على . . ولن يدهشنا أن نجد فى هذه المدارس أن هؤلاء التلاميذ أنفسهم هم الذين يقومون بالاتلاف عقب انتهاء مراسم الاحتفال وزيارات المسئولين . . ولأن الآباءر ليس لهم دور حقيق فى ادارة المدرسة ، أو إبداء الرأى فى المناهج والكتب ، أو فى المشاركة مع أبنائهم فى النشاط ، فهم أكثر الناس سلبية فيما يتعلق بشئون المدرسة كمجتمع ، وإن كانوا أكثر الناس اهتماماً بتعليم أبنائهم كأفراد ، سواء عن طريق المدرسة أو عن غير طريقها ، بعد أن أصبح المدرسون أكثر إخلاصاً فى الدروس الخصوصية ، وأشد حرصاً على تبديد وقت الدراسة الرسمية دون تعليم حقيقى .

● ومع أن المجتمع المصرى قد تغير فى اتجاه الانفتاح الفكرى والليبرالية والاعتراف بالتعددية واستنكار أحادية الرأى . . إلا أن هذا التغير لم يصل إلى أسلوب الحياة والتفكير والسلوك إلا جزئياً ، ربما لأن أسلوب التربية لم يتغير ، ومازالت التربية تغرس « عقدة السلطة » فى نفس كل طفل مصرى تقريباً ومنذ السنوات الأولى من عمره . . لأن مؤسسات التربية (المدرسة والإعلام) لا تمهد الفرد فى أهم مراحل حياته ، وهما مرحلتا الطفولة والمراهقة ، لكى يعيش فى وفاق مع السلطة ، ويثق فى أنها تتأثر به مثلما تحرص على أن تؤثر فيه ، ولأن هذه المؤسسات لا تدرك (كما يبدو من ممارستها لعملها) أن تكوين شخصية الإنسان ـ وشخصية المجتمع أيضاً ـ

رهن بما يلاقيه الإنسان من معاملة، وأن المجتمع تسود فيه علاقات التوافق أو الصراع ، والتعاون أو السلبية، وفقاً لنوع الثقافة السائدة فيه . . القيم ، والعادات ، والأفكار، والفنون . . الخ .

● كذلك فإن الإجهزة الحكومية لا تفهم من المشاركة إلا أنها عطاء من اتجاه واحد ، أن يدفع المواطن أمواله بصورة أو بأخرى لمشروعات معينة ، ولم تصل إلى درجة الإدراك ، بأن المشاركة لابد أن تكون فى اتجاهين . . من الأفراد، ومن أجهزة الدولة أيضاً ، وبقدر ما يعطى جانب يجب أن يأخذ ، وبقدر ما يأخذ سوف يعطى . .

● وأيضاً فإن ثقافة المجتمع المصرى تكرس مفهوم « السمع والطاعة» فالتعليم لايقدم الرأى والرأى الآخر ، ولايهتم بعرض الفكرة ، وما يمكن أن يوجه إليها من نقد ، ولكنه يؤكد معنى أن الحقيقة واحدة ، وأن أى نقد أو مناقشة لها هو خروج على الواجب وتمرد وكفر ، حتى فيما يتعلق بالدين فإن تعليمه لا يبين أن هناك أموراً يجوز الخلاف فيها ، وقد اختلف فيها أئمة الفقه ، وكان فى اختلافهم رحمة بالناس وتخفيف عليهم ، وللمسلم أن يأخذ من كل مذهب دون أن يكون فى ذلك خروج من الملة ، هذا الثراء العظيم للفقه الإسلامى لاينعكس على مناهج التعليم، وأوجه الخلاف العديدة القائمة بين مذاهب الفقه لايعرف عنها التلميذ شيئاً ، ولذلك فنحن الذين نعلمه منذ البداية أن الحقيقة واحدة، ليس هناك سواها ، وكل خروج عليها كفر ، ونحن الذين نعلمه أن يلغى عقله ، ويجهل مناهج التفكير الخلاق التى تملأ تراث الفقه الإسلامى ، ونحن بذلك الذين نعطل فى المواطن المصرى ـ بأسلوبنا فى التعليم ـ تفتح شخصيته ، وإطلاق ملكات الإبداع ، والتفكير الحر ، والإحساس بالمسئولية ، وتحملها بحق ، وبالتالى تحول «المشاركة» إلى منهج تفكير ، وأسلوب حياة . .

أليست هذه القضايا دافعاً لمواصلة التفكير فى الموضوع . . ؟

مسئولية المثقفين

من الظواهر التى تثير الدهشة من أحوالنا فى هذه المرحلة أن المثقفين حين يوجهون خطابهم إلى الدولة والمسئولين عنها ، أو إلى المجتمع وأفراده، تشتد لهجتهم حتى تصل إلى أقصى درجات الحدة ، وأحياناً تصل إلى حد التشنج، مستفيدين فى ذلك بمناخ الحرية الذى لا يحاسب ، ولا يعاقب ، على الفكر والنقد ، وهذا شيء يحسب للمثقفين وللنظام ، ولكن الشيء الذى يحسب على المثقفين أنهم لا يمارسون حرية القول بنفس الحماس والدرجة فى نقد أنفسهم ، والتنبيه إلى دورهم ومسئوليتهم ، ولذلك يبدو موقفهم فى ظاهرة وكأنهم يكرسون جهدهم بإلزام الآخرين بما لا يلزمون به أنفسهم .

فالمثقفون يستخدمون حقهم بالكامل ، وإلى آخر الحدود فى نقد كل شيء ، لكنهم لا يتقبلون النقد إذا وجه إليهم ، وإذا أردنا مثالاً صغيراً لذلك يكفى أن نرى كيف يكيل المحامون مثلاً الاتهامات ـ فى ساحة القضاء وخارجه ـ ويرسخون ـ بحق ـ مبدأ أن مهنة المحاماة هى مهنة الدفاع عن الحريات ، وهذا واجبهم وواجبنا أن نؤمن به ، ولكن إذا حدث وجاء النقد موجهاً إلى واحد منهم ، بالحق أو بالباطل ، فسرعان مايرون كلهم وبصورة جماعية ان فى ذلك عدواناً على المهنة لا يسلم معه الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم . وربما أكون قد اخترت المحاماة لأنها أكثر المهن التى تحظى باحترام المجتمع ، ولأنها وثيقة الصلة بالحريات والحقوق،

ولأننى ـ بصفة خاصة ـ أدرك قيمتها واحترام رجالاتها ، بما لايتطرق إليه شك ، ولا يغيب عن البال إن هذا ليس موقف المحامين وحدهم ، ولكنه أيضاً هو موقف الأطباء والمهندسين والصحفيين والمدرسين وكل العاملين فى مهن تجعلهم ضمن المثقفين بالمعنى العام ، هذا المنطلق الذى يسمح بالكيل بكيلين ، يمكن أن يؤدى إلى انتشار ازدواجية السلوك والمواقف فى المجتمع بحيث يكون شعار الجميع « إلا أنا » وهو مبدأ إذا تصورنا أنه يمكن أن يستقر فى الضمير العام للمثقفين فإنه فى النهاية سيكون خطراً على الديمقراطية والحرية التى لا تعرف لمواجهة الكلمة سلاحاً إلا الكلمة ، ولا تعترف بوسيلة للتصدى للرأى إلا بالرأى ، ولا تسمح بالحرية لفئة وتحرم منها فئة أخرى .

يضاف إلى ذلك أن ظاهرة التعصب للرأى ، إلى حد العدوان على كل من يخالفه ، والنظرة الأحادية التى تجعل صاحبها لا يسمح بمجرد ابداء الرأى الآخر ، ولا يتسامح مع من يفكر بطريقة أو بمنهج يختلف معهما هذا الموقف من بعض المثقفين ، يمهد بشكل ما لانتشار التعصب والتطرف بمعناها الواسع ، ويهدد المكاسب الفكرية والحضارية التى حققها تيار التنوير فى المجتمع المصرى فى العصر الحديث منذ ثورة ١٩١٩ والذى تمثل فى ميدانين أساسيين : الإصلاح الدينى ، والإصلاح الاجتماعى ، على النحو الذى بدأه جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده ، وسار على هذا الطريق عشرات من أعلام الفكر المصرى وانتقل بهم الفكر المصرى من العصور المظلمة ، وبدأ فى التخلص من الجمود العقلى ، والتخلف الحضارى والاجتماعى الذى وقع ضحية لهما عصراً طويلاً واستطاع أن يحدد الحدود الفاصلة بين التدين والتعصب، وبين الدفاع عن الدين والارهاب باسم الدين ، وبين الاعتقاد والإيمان والاعتداء على العقل والمنطق ، ولذلك

فإنه يبدو غريباً أشد الغرابة أن يظهر الآن من بين المثقفين من يدعو إلى العودة إلى الجمود والتخلف والتعصب، ورفض التجديد والتطور ومعاداة الديمقراطية، وهجر الحاضر هرباً من سيئاته . . ويبدو غريباً أيضاً أن بعض المثقفين يرفضون مناخاً تتمتع فيه كل الآراء بدرجة متساوية من الاهتمام والاحترام .

وغريب أيضاً أن يكون هناك بعض المثقفين لا يدركون بدرجة كافية كيف يتغير العالم كله وبأى سرعة ، ولا يرون أن البشرية تتجه إلى مشارف عصر جديد ، تنهار نظريات وتقوم نظريات ، وتتفتت دول وتقوم دول جديدة ، ويثبت عدم صحة مسلمات كانت تتمتع باليقين ولا يتطرق إليها الشك . . نحن فى عصر تعيد فيه الإنسانية النظر فى كل ما كانت تثق فيه من مبادىء وأفكار ، وتراجع ما يصلح ومالا يصلح منها للبقاء والاستمرار ، وعندنا مثقفون يرفضون مجرد الاقتراب من بعض القضايا ولو «بالشك المنهجى» الذى هو منهج العلم والمعرفة وهو يبدأ بالشك كوسيلة لتأسيس اليقين ، ويقاتلون كل من يحاول تقديم أفكار جديدة تعارض أفكارهم القديمة ، ولا يريدون لعقولنا ، ولا لمجتمعنا ، ولا لأسلوب حياتنا ، أن يطرأ عليها شىء من التجديد ، بينما التغيير يقتلع الجذور التى كانت راسخة فى دول العالم الكبرى من حولنا .

ثم ان بعض المثقفين ، وهم يرصدون التغير فى المجتمع وانتقاله من الشمولية إلى التعددية ، ومن سيطرة الدولة على الاقتصاد إلى الاقتصاد الحر، ومن الاكتفاء بترديد الشعارات إلى البحث بجدية عن حلول للمشاكل المزمنة، فإنهم لايسهمون فى هذا التغير بالدرجة الكافية ، التى تجعله يتم بصورة أسرع ، وأفضل ، وأكثر أمنا ، وبأقل قدر من الخسائر والآثار الجانبية ، أحياناً يسبح البعض مع تيار الطبقة الجديدة التى تظهر فى أوقات

الحروب والأزمات والتحول الكبرى، ويستخدمون وسائل غير أخلاقية وغير مشروعة للاثراء على حساب القيم والمجتمع ، والبعض الآخر ينزوى ، ويدع ساحة المعركة خالية لهذه الفئة ويستخدمون سلاح المثقفين التقليدى وهو السلبية ، والبعض يكتفى باعلان الادانة والرفض دون أن يخوض المعركة فى مواجهة هذه الطبقة الطفيلية .

ان الدور الحقيقى للمثقفين هو دور الحارس والقائد . . الحارس للديمقراطية والحريات ، والحارس للعلم وللمنهج العلمى ، والحارس للعقل وسيادته ، والحارس للشعب وحقوقه ومستقبله ، والقائد لعملية التنوير بمعناها الشامل ابتداء من التعليم ، إلى الإصلاح الدينى ، والسياسى والاجتماعى . وإذا لم يقم المثقفون بهذا الدور بفاعلية ، وبايجابية ، وباستبسال باعتبارها معركة ، فلن يقوم به غيرهم .

عقد اجتماعى جديد

يوماً بعد يوم يزداد الاحساس بالحاجة إلى إخراج المواطنين من حالة السلبية والتواكل والاعتماد الزائد على الدولة فى حل جميع مشاكلهم وتوفير جميع احتياجاتهم ، ويظهر بوضوح أكبر ان موضوع « المشاركة » ليس دعوة فلسفية ، ولا هو خوض فى بحوث نظرية يمكن أن تشغل المثقفين أو القادة السياسيين ويصعب أن تتغلغل إلى وجدان المواطن العادى . .

والمشكلة الكبرى فى الموضوع هى ان مصر كان فيها عقد اجتماعى ، معلن ومنفذ ، يقوم فى جوهره على مبدأ بمقتضاه تتكفل الدولة بتوفير الاحتياجات المادية الأساسية للمواطن ، ابتداء من رعاية الأم الحامل ، إلى رعاية الطفل صحياً بعد ولادته ، إلى دعم لبن الأطفال وغذاء الكبار ، وبناء المساكن ، والتعليم المجانى فى جميع المراحل ، ثم توفير فرصة عمل غير حقيقية عن طريق القوى العاملة التى تحولت إلى صيغة للضمان الاجتماعى ، إلى تقديم خدمات الترفيه مدعمة سواء فى المصايف أو السينما أو المسارح ، أو الكتاب والمجلة أو مجانية مثل التليفزيون . . الخ

كل هذا وأكثر منه فى مقابل شىء واحد ، هو أن يتخلى المواطن عن «المشاركة» فى التفكير واتخاذ القرار والعمل العام ، ويفوض « القيادة التاريخية الملهمة » فى الانفراد بالسلطة ووضع السياسات واتخاذ القرار . .

لكن الأمر اختلف الآن ، وخلال السنوات الماضية يبدو للمتابع أن هناك

جهداً يبذل لبلورة عقد اجتماعى جديد ، يسترد المواطن بمقتضاه حقه فى « المشاركة » السياسية ، مقابل أن «يعود » دور الدولة إلى حجمه الطبيعى ، وترجع عن « التغول » . . وهذا التعبير صاغه الفقيه الدستورى والقانونى الكبير الدكتور عبد الرزاق السنهورى ليعبر به عن حالة يمكن أن تصبح فيها السلطة التنفيذية « غولا » يلتهم السلطات الأخرى . أما فى ظل العقد الاجتماعى الجديد فإن المجتمع يوفر لكل مواطن قنوات عديدة للمشاركة فى ظل مبدأين : أولهما « أن المسئولية لاتقوم بالنسبة للمواطن إلا إذا اتيحت له ـ أياً كان موقعه السياسى والاجتماعى ـ حرية الحركة ، والمقدرة على المشاركة فى الحكم بالرأى والممارسة ، والمبدأ الثانى هو « أن العمل الوطنى ليس حكراً على فئة معينة بذاتها تستأثر بالنفوذ والسلطة وتختلس لنفسها الامتيازات على حساب الشعب بل أنه فريضة على كل مصرى ومصرية ، ومسئولية جماعية مشتركة » .

لقد أعلن النظام موقفه منذ سنوات طويلة ، وجاءت المبادرة من جانبه ، وليس مطلوباً إلا أن تتحرك المبادرات الشعبية ويتقدم المواطن بدافع من احساسه بالمسئولية الاجتماعية والوطنية لكى يشعل شمعة بدلاً من أن يلعن الظلام . . وإذا بحثنا عن صور « المشاركة » الممكنة فسوف نجدها بلا حصر ، تبدأ بالمشاركة فى التفكير والتمويل والتنفيذ لإنشاء مشروعات التنمية المحلية فى القرية أو الحى أو الشارع ، ثم فى مشروعات التنمية القومية ، وتنتهى بالمشاركة فى صناعة القرار ، مروراً بالمشاركة بالفكر ، وبالعمل . . والمشاركة بهذا المعنى هى مشاركة بالفعل وليست مجرد استجابة للحكومة أو رد فعل لما تعمله ، والوطنى المشارك هو الوطنى الذى يشعر بأنه مسئول ليس عن نفسه أو عن أسرته فقط ، بل ان دوائر مسئوليته

تتعدد وتتسع لتشمل الوطن كله ، وهذه المشاركة لايمكن أن تتحقق بقرار، ولكن لابد أن تكون تلقائية نابعة من ضمير المواطن ووجدانه . . هى حصاد تربية وثقافة ، وتعبير عن سلوك حضارى ناضج ، وهى تعبير عن إحساس الوطنى بأن له قيمة فى مجتمعه ، وأن له دوراً ، وأن مشاركته بالرأى والعمل مطلوبة ومؤثرة ، بنفس الدرجة التى نطالبه بها بالمشاركة بالمال .

ولكننا لانستطيع تحويل هذا العقد إلى أسلوب حياة بمجرد إعلان بيان ، أو إصدار قرار ، ولكنه يصبح حقيقة من خلال الممارسة ، وبداية لابد من رأى عام واع وقوى فى المجتمع ، قد يكون ضرورياً أن يسبقه توجه من الإعلام والثقافة والعاملين مع الشباب والأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية ، لتحريك السكون فى « المجتمع المدنى » ومساعدة المواطن العادى على الخروج من قوقعة الشخصية والفردية والانكفاء على المصالح الخاصة والهموم الشخصية ، لكى يحمل هموم الوطن ، ويحسن بمسئوليته عن تحسين أوضاع الحى الذى يسكن فيه ، والمدينة والمحافظة ، وتحسين الخدمات وتوفير ما ينقص منها . .

هذا العقد الاجتماعى يقوم على مسلمات أولها أن نقص الخدمات الذى نعانى منه سببه تراكم سنوات الإهمال ، أو عجز الدولة وتخلف المواطنين عن المشاركة ، وأن تعويض ذلك لن يتم عن طريق الدولة وحدها مهما كانت النوايا صادقة والأيدى نظيفة ، وإذا اختار المواطن موقف المتفرج أو المنتظر، أو الناقد لما فى الواقع من قصور والمطالب للدولة ، فلن يصل بنا هذا الموقف إلى تحقيق الأمل . . لأن الدولة لن تستطيع أن تبنى ١٥٠٠ مدرسة ، ونصف مليون مسكن ، وتعالج ٥٥ مليون مواطن علاجاً كاملاً شاملاً ، وتمد شبكان المياه والكهرباء والصرف الصحى ومكاتب البريد والشئون

الاجتماعية إلى كل قرية وكل حى وكل نجع . ويبقى الخيار الثانى : أن يتقدم المواطن ، ويقدم ماله وجهده ، وفكره ليساهم ويشارك فى كل ذلك

هذا الخيار لا بديل له إلا استمرار التخلف . والعقد الاجتماعى الجديد بالمشاركة صيغة لتجاوز التخلف وبناء المستقبل .

فلسفة المشاركة الشعبية (١)

دعت منظمة الأمم المتحدة للأطفال « اليونسيف» إلى جلسة طرح أفكار حول موضوع مشاركة المجتمع فى التنمية ، بناء على طلب وزير الإدارة المحلية الدكتور محمود شريف الذى شارك فيها طوال يوم كامل مع ممثل اليونسيف فى مصر السيد محمد باقر نمازى ، ومجموعة متميزة من المفكرين والباحثين وممثلى الإدارة المحلية والهيئات الشعبية العاملة فى مجال التنمية ، وكانت الجلسة بحق « عاصفة ذهنية » أثيرت فيها أفكار كثيرة صريحة وبناءة ، وجاءت نموذجاً حياً لجدية وجدوى المشاركة .

كانت الأهداف الاستراتيجة للمناقشة هى وضع قاعدة فكرية لتدعيم الدعوة لدفع وتأصيل المشاركة الشعبية فى مشروعات التنمية على المستوى القومى ، واستخدام هذا الشكل العملى من المناقشات الحرة « العاصفة الذهنية Brainstorming كنموذج لخلق الحوار ، وتحقيق المشاركة الشعبية فى مشروعات التنمية على المستوى المحلى وخاصة فى محافظات الصعيد ، والمقصود «بالعاصفة الذهنية » أن تنطلق الأفكار بجرأة وحرية دون قيد ، وتثور فى الجلسة زوبعة أفكار مليئة بالتحديات والصراع ، وتنتهى إلى اتفاق على نقاط محددة ، وبلورة أوجه الخلاف ، بحيث يخرج المشاركون وقد اكتسبوا نوعاً من « البصيرة » أو «الوعى» نتيجة الاحتكاك العقلى الجماعى ، مختلفاً فى نوعه ، ودرجته عن الأفكار والمواقف التى كانت لدى كل فرد قبل

دخول هذه العاصفة . وهذا النموذج من الحوار منتشر فى المجتمعات التى تسمح بمساحة واسعة من حرية التفكير ، ولا تحاسب القائلين على كلمة شاردة ، أو فكرة جامحة ، ولاتضع قيوداً مسبقة على المناقشة . . ولا تلتزم بتوجيهات . . ولاتهدف إلا إلى الوصول إلى الحقيقة والمصلحة على أى وجه ، وبأى وسيلة وليتنا نتوسع فى استخدام هذا الشكل ونشجع الشباب عليه .

وموضوع « المشاركة الشعبية » يجب أن يكون فى أولوية اهتمام الدولة والجماهير ، لأنه الآن هو المخرج والحل لكثير من الأزمات والمشاكل التى تتراكم فى المجتمع المصرى . لأنه ـ باختصار ـ الوسيلة لإيقاظ الوعى لدى كل مواطن بطبيعة وحقيقة وحجم كل مشكلة ، وتحريك دوافع العمل لديه ، لكى يتقدم ويشارك بقدر ما يستطيع ، ولا ينتظر أن تأتى إليه الحلول جاهزة من الدولة ، أو من المساعدات الخارجية ، والتغيير الجوهرى الذى يحدث فى المجتمع المصرى هو أنه يغير طريقه فى الاقتصاد من رأسمالية الدولة إلى اقتصاد السوق ، وفى السياسة من التنظيم السياسى الواحد إلى التعددية الحزبية ، وفى الفكر من حشد الجماهير وراء فكر واحد إلى إعطاء الفرد حرية التفكير وحرية التعبير ، وحرية العمل ، وفى النظام الاجتماعى من نظام « الدولة الأبوية » التى تقدم للأفراد جميع الخدمات التى يحتاجونها من المهد إلى اللحد ، ابتداء من الرعاية الصحية ، إلى التعليم ، إلى إلحاقهم بأعمال إلى صرف معاشات وتأمينات ، كل ذلك بصرف النظر عن أن تكون هذه الخدمات حقيقية أو وهمية ، وأن يكون العمل الممنوح له منتجاً أو عبئاً على الاقتصاد القومى ، وكل ذلك فى مقابل تنازل الأفراد عن حرياتهم ، وحقهم فى المشاركة فى صنع القرار . . وهذا هو ملخص « العقد الاجتماعى » فى الدولة الشمولية . . والمجتمع المصرى ينتقل منه إلى مرحلة جديدة ، تنسحب فيها الدولة من بعض المجالات الاقتصادية وتركها للأفراد بما

يبذلونه من جهد، ولعوامل السوق وقوانينها ، ويسترد الفرد بالتوازى حرياته العامة ، ومنها حريته السياسية ، وتعود إلى الحياة مؤسسات المجتمع المدنى التى كانت مؤممة ، وأهمها النقابات ، والجمعيات ، والمنظمات الشعبية . . وتعود إلى « المباريات الفردية » قيمتها ، كما يعود إلى العمل الشعبى الجماعى أهميته وتزول من طريقه العقبات التقليدية والتخوفات المزروعة فى مرحلة النظام الشمولى .

هذه المرحلة الجديدة التى يمر بها المجتمع المصرى من شأنها أن تزداد فيها تطلعات الناس إلى ما كانوا محرومين منه من خدمات حقيقية ، فيطالبوا بتعليم حقيقى بدل التعليم الحالى الذى لم يعد قادراً على إعداد الجيل الجديد من المصريين للحياة فى عصر الالكترونيات والذكاء الاصطناعى ، وعلوم الفضاء ، والاقمار الصناعية التى تكشف أسرار الفضاء وما على الارض أو فى باطنها ، والهندسة الوراثية والليزر . . الخ ويطالبوا بتغيير صورة الحياة فى القرى والأحياء الفقير ليتوافر فيها الحد الأدنى من متطلبات الحياة الإنسانية اللائقة ، كما يطالبون بالحق فى فرصة عمل لكل شاب . . ليس فى الحكومة ولكن بعيداً عن الحكومة وفى ميادين منتجة تضيف إلى الاقتصاد القومى .

ومع ازدياد التطلعات الشعبية فى هذه المرحلة يظهر عجز الدولة عن تلبية كل الاحتياجات ، وتنفيذ وتمويل كل المشروعات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية الضرورية ، فى كل المدن والقرى وهذا أمر طبيعى لأن مستوى الطموح والآمال والمطالب يفوق بكثير مقدرة الدولة ، ومن هنا تأتى نظرية « المشاركة الشعبية » ليس حلاً لمشكلة عجز الدولة عن التمويل فقط ، ولكن كفلسفة جديدة تمثل أساساً من أسس المجتمع المصرى الجديد ، فلسفة متكاملة بكل عناصرها ، تبدأ بالتسليم بحق «الفرد» فى أن يكون له كيانه المستقل ، وأن يلقى هذا الكيان الاحترام كحق لصيق به ،

وواجب على الجميع وبخاصة على الدولة وأجهزتها ، وتنطلق هذه الفلسفة من تلك المقدمة إلى الإقرار بحق الفرد ـ دون منازع ـ فى أن يفكر بحرية ، وأن يعبر عن فكره بحرية ، وأن يعمل بحرية ، وأن يؤكد ذاته أمام نفسه وأمام المجتمع بطرق مشروعة دون عوائق وبعد ذلك يأتى حق «الفرد» فى أن «يشارك» فى مجتمعه مشاركة حقيقية وكاملة، وألا تكون هذه المشاركة بتقديم المال فقط، بل لابد أن تسبق المشاركة بالفكر والمشاركة فى اتخاذ القرار فى كافة مستويات القرار، ابتداء من النادى ، أو المدرسة ، أو الحى ، وانتهاء بالدولة ، ويدخل فى هذه الفلسفة بالطبع حق الفرد فى الاشتراك فى تنفيذ المشروعات والاشتراك فى الإشراف والتوجيه والرقابة عليها ، والإشتراك فى إرادتها بعد ذلك .

باختصار فإن « المشاركة الشعبية » ليست مجرد دعوة لإسهام المواطنين بالتبرعات المالية لإقامة مشروعات لازمة لتحسين حياتهم وحياة أبنائهم، ولكنها فلسفة اجتماعية متكاملة ، وأكثر من ذلك هى أسلوب حياة ، أى لايجوز اللجوء إليه يوماً ، والتراجع عنه يوماً آخر . ولقد جاءت فرصة أثبت فيها المصريون أنهم راغبون وقادرون على أن يساهموا فى بناء بلدهم وفقاً لهذه الفلسفة الجديدة ، وذلك حين وقعت كارثة الزلزال فتقدم الأغنياء والفقراء ليساهموا فى تمويل انشاء مائة وخمسين مدرسة جديدة ، وأعقبت ذلك مشروعات جادة فى مواقع متفرقة . . وأصبح علينا أن نغتنم هذه المبادرة ونساعد على نموها لكى تصبح «المشاركة الشعبية» هى أسلوب حياة المصريين .

وهذا ما يجب أن نفكر فيه ونثير من أجله « عواصف ذهنية كثيرة » .

فلسفة المشاركة الشعبية (٢)

لكى يتعمق مفهوم المشاركة الشعبية فى المجتمع المصرى لابد أن يتضح هذا المفهوم فى الأذهان ونبعد عنه ما يختلط به من صور تظهر فى الساحة على أنها هى المشاركة الشعبية ، بينما هى تسىء وتشوه فلسفة المشاركة الشعبية . وتؤدى إلى مزيد من السلبية بدلاً من أن تحقق العكس .

فهناك فارق لابد أن يكون بعيداً عن اللبس بين مفهوم المشاركة الشعبية ، ومفهوم التمويل الشعبى ، ومفهوم الجباية . فالتمويل الشعبى هو حملات لجمع التبرعات من المواطنين لتمويل مشروعات خارج موازنة الدولة ، والجباية هى ما تفرضه مجالس المحافظات والمدن بالاجبار من رسوم إضافية على المواطنين بشكل رسمى أو غير رسمى ، وتحت مسميات مختلفة لتحسين الخدمات .

وفى الحالتين فإن كل ماهو مطلوب من المواطن أن يدفع أمواله للدولة طوعاً أو كرهاً ، دون أن يشارك مشاركة ذات قيمة فى كل مراحل اعداد وتنفيذ المشروعات ، أما المشاركة الشعبية فهى فلسفة اجتماعية متكاملة، تبدأ من فكرة أن الفرد له فى ذاته قيمة كبرى ، وأن كفتى الحقوق والواجبات بالنسبة له متساويتان ، ومشاركته فى الحياة العامة أمر لا غنى عنه بالنسبة للمجتمع ، وتمتد هذه المشاركة ـ كحق وواجب فى نفس الوقت ـ إلى المشاركة السياسية ، والمشاركة فى القرار لتصل إلى المشاركة فى كل شئون

الحياة ، فالمواطن لابد أن يشارك فى إدارة الخدمات ، وغريب ألا يدخل ذلك إلى حيز التنفيذ حتى الآن ، رغم اعجابها بنماذج تطبيقها فى الدول المتقدمة ، فالمستشفى يجب ألا تنفرد بادارتها وزارة الصحة وحدها ، ولكن لابد أن تكون المشاركة الشعبية قائمة باشتراك ممثلى أهل الحى فى مجلس الإدارة لضمان أداء الخدمة وتوصيل آراء المواطنين إلى من بيدهم الأمر ، والمشاركة فى القرار . . وكذلك المدرسة ، وأولياء الأمور هم أصحاب المصلحة الحقيقية فى أن تقوم بدورها كاملاً ، وكثيراً ماتفرض عليهم التبرعات الإجبارية أو الاختيارية لسد النقص فى التمويل ، أو لاستكمال المنشآت والأدوات ، ثم تغلق أمامهم أبواب المشاركة فيما يتعلق بأساليب تربية وتعليم أبنائهم ، أو بتحديد المناهج وابداء الرأى فى الكتب الدراسية ، أو اداء المعلم ، أو عمل الادارة المدرسية وهكذا فى كل المرافق والخدمات ، مازال مفهوم المشاركة الشعبية مقصوراً على حصول أجهزة الدولة على أموال من المواطنين دون اعتراف بحق المواطنين فى المشاركة فى إدارة المرافق ، كصورة عملية لممارسة الديمقراطية ، وكضمان لحسن أداء الخدمات ووصولها إلى أصحابها ومنع كثير من الانحرافات وسوء الإدارة .

وفلسفة المشاركة الشعبية قائمة على زيادة دور المواطنين وتقليص مساحة تدخل الدولة إلى الحد الأدنى والضرورى ، ولكن الذى يحدث هو عكس ذلك ، فان دور الدولة وأجهزتها فى زيادة ـ حتى فى ظل مفهوم المشاركة الشعبية ، بحيث تنفرد أجهزتها الرسمية حتى الآن باختيار المشروعات وإعداد الدراسات لها، كما تنفرد بكل مراحل التنفيذ، ثم بإدارة هذه المشروعات بعد ذلك ، وغالباً ما تضاف المشروعات المقامة بتمويل شعبى بالجباية أو التبرع إلى المشروعات الحكومية الأخرى دون تفرقة ، ودون ان يذكر الدور الشعبى وهذا كله يعطل عملية تحويل المجتمع من مرحلة الاعتماد على

الدولة ، وانتظار المواطنين أن يجدوا حلول كل مشاكلهم لديها ، إلى مرحلة أخذ زمام المبادرة فى يد المواطنين ، وتعويدهم على الإيجابية ، وتحمل المسئولية، وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت فلسفة المشاركة الشعبية واضحة وسائدة ويتم تدريب المواطن عليها منذ الصغر ، وخاصة فى المدرسة ، وهذا يقتضى إعادة بناء الحياة والإدارة داخل المدرسة ، وقبل ذلك اعادة بناء العقلية التربوية ، لكى نجعل المدرسة مجالاً لممارسة التلميذ للمشاركة والإيجابية ، وإعادة النظر فى حالة «التضخم» الزائد القائمة بالنسبة لدور « السلطة » سواء كانت ممثلة فى الناظر أو المعلم أو الجهاز الإدارى أو الوزارة، ولاشك أن قيام الحياة داخل المدرسة على أساس الإعتراف بحق التلميذ وولى الأمر فى المشاركة ، مما يفتح الطريق لإعداد جيل جديد يؤمن بالمشاركة ويمارس ـ بالفكر والسلوك ـ ويمهد لتغيير جذرى فى المنظمات التى يمكن أن تدفع العمل الشعبى وتوسع نطاقه ، مثل الأحزاب ، والنقابات ، والجمعيات ، ونتيجة غياب الفلسفة الصحيحة للمشاركة الشعبية ، أصبحت الأجهزة البيروقراطية الحكومية عائقاً قوياً فى وجه هذه المشاركة ، سواء أجهزة وزارة التعليم ، أو أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية التى تضع من العقبات أمام الجمعيات أكثر مما تقدم من التسهيلات ، وتفرض من عندها مشروعات قد لاتتفق مع احتياجات المواطنين ، ولا تتخلى عن منهجها هذا إلا مع بعض جمعيات معينة لأسباب خارجة عن إرادتها !

أما أجهزة الإدارة المحلية فإن مشكلتها تكمن فى حرصها على أن تنسب كل المشروعات والإنجازات إلى السيد المحافظ . . أو السيد رئيس المدينة . . أو السيد رئيس القرية . . وتغفل دور المواطنين الذين عملوا وشاركوا وهم أصحاب الجهد الحقيقى ، وقد أدى ذلك إلى تعميق سلبية المواطنين، وأدى ذلك بدوره إلى زيادة ضغط أجهزة الإدارة المحلية على المواطنين لجباية الأموال

اللازمة للمشروعات التى تحسب فى التقارير ضمن مشروعات المشاركة الشعبية ، حتى أصبح الحصول على رخصة ، أو خدمة من أى جهاز حكومى يتوقف على «التبرع» لمشروع أو أكثر من مشروعات «المشاركة الشعبية » وأوشك مفهوم المشاركة الحقيقى على الغياب ولم يعد منه إلا صورة بناء المساجد والكنائس ، حيث يتحرك المواطنون من تلقاء أنفسهم ، ويقومون بالعمل كله دون تدخل حكومى ، ولعل ذلك أحد أسباب زيادة أعداد المساجد والكنائس ومشاركة المواطنين ـ من تلقاء أنفسهم ـ فى تمويل انشائها بعشرات الملايين ، لأنهم يشاركون أيضاً فى التنفيذ والمتابعة والرقابة ، ثم فى الإدارة بعد ذلك .

وإذا كان أحد عوائق المشاركة الشعبية هو تخوف المواطنين من قيادات العمل الشعبى ، بعد انتشار قصص الفساد وسوء الإدارة فى بعض مشروعات المشاركة الشعبية إلا أن وجود قيادات فوق مستوى الشبهات فى هذا الميدان تجعل كل شىء يتم فى العلن ، يمكن أن تحمى المشاركة الشعبية من أعدائها المتغلغلين فى داخلها ! . . وإذا كان قانون الجمعيات الحالى لايمثل الإطار التشريعى الملائم لنمو حركة شعبية للمشاركة ، ولا يساعد على تحويل المجتمع كله إلى « مجتمع مشارك » فإن ذلك أمر يمكن علاجه تشريعياً ، كما يمكن ايجاد صيغة تسمح بتداول أموال المشروعات بشكل قانونى وفى نفس الوقت لايعوق حرية التصرف .

وخلال جلسة طرح الأفكار التى دعا إليها ممثل منظمة الأمم المتحدة للأطفال «اليونسيف» فى مصر السيد محمد باقر نمازى بطلب من وزير الإدارة المحلية الدكتور محمود شريف حرص الوزير على أن يؤكد أن هناك

٣٠ ألفا و٨١٦ مشروعاً نفذت فى الخطة التى انتهت عام ١٩٩٢ ، تكلفتها مليار و٢٤٣ مليون جنيه ، بلغت المساهمات الشعبية فيها ٨١٤ مليونا و٥٦٥ ألف جنيه أى بنسبة ٦٦٪ من إجمالى المشروعات الصغيرة .

وهذه حقائق تدعو إلى التفاؤل ، وتزيد من الحاجة إلى تعميق فلسفة المشاركة الشعبية فى المجتمع المصرى . .

المسئولية الاجتماعية عن التعليم

عندما انعقد مؤتمر تطوير التعليم منذ أسبوعين كانت هناك حقائق سياسية واجتماعية تنعكس آثارها على أعماله ومناقشاته ، أولاها أن دور الدولة الأب قد انتهى ، أو هو فى طريقه إلى الإنتهاء ، فى العالم كله ، بعد انهيار النموذج الأبوى الأكبر الذى كان يمثله الإتحاد السوفيتى ، وترتب على ذلك أنه لم يعد ملائماً لروح العصر أن تتولى الدولة وحدها شئون التعليم ، وتنفرد بتحديد فلسفته وأهدافه ، ووضع خططه وبرامجه، وتمويل مشروعاته، ولايبقى للمواطنين إلا دور المتلقى لما تقدمه الدولة ، وهو ـ كما نرى ونلمس ـ قليل ومحدود بحدود قدراتها والتزاماتها بالعمل على جبهات الخدمات والإنتاج دون استثناء .

يضاف إلى ذلك أن مرحلة التحول الكبرى التى تجرى فى المجتمع المصرى بالانتقال من المرحلة التى كان يعيش فيها تحت « الوصاية » القانونية والسياسية ، وكانت تجعل الدولة هى المفكر الأوحد ، والمخطط الأوحد ، والمنفذ الأوحد ، ليدخل مرحلة أخرى يبلغ فيها « سن الرشد » ويسترد حقه فى التفكير فى شئونه وإدارة ما يتعلق بها . ونجاح هذا التحول مرتبط بالدرجة الأولى بدرجة التحول الديمقراطى الذى ينقل المجتمع المصرى من «ديمقراطية الموافقة » التى سادت لسنوات طويلة وأدت إلى قتل الإبداع ، وجمود المبادرات ، ونشر السلبية ، وأدت إلى نكسات وكوارث يصعب علاجها ، إلى «ديمقراطية المشاركة» التى تعيد إلى المواطنين حقهم ،

وواجبهم ، فى العمل لخدمة حقهم ، وواجبهم ، فى العمل لخدمة أنفسهم، وإدارة شئون بلدهم الاقتصادية والسياسية .

ولم يكن خافيا ـ فى المؤتمر وقبله ـ إن قضية التعليم هى الآن أكثر الموضوعات مساساً بمصالح الجماهير العريضة ، فإن ربع أبناء مصر هم تلاميذ وطلاب بينما ثلاثة أرباع الشعب المصرى مشغول ومهموم بما وصل إليه التعليم من تدهور جعل الأسرة المصرية تعيش فى ارتباك وتوتر نتيجة عجزها عن تدبير نفقات الدروس الخصوصية التى أصبحت ضرورة لا غنى عنها ، وهى الوسيلة الوحيدة للتعليم من الابتدائى إلى الجامعة ، ولم يعد فى مصر بيت إلا ومأساة تدهور النظام التعليمى الحالى تخيم عليه وتهدد مستقبل أعز ما تملكه الأسرة ـ سواء كانت فقيرة أم غنية ـ وهم الأبناء الذين يسعى الآباء إلى أن يجعلوا منهم جيلاً أكثر قدرة وكفاءة وأحسن حظاً من جيل الآباء المظلوم.

ولم يكن خافياً فى جلسات ومناقشات المؤتمر ان الدولة لم تعد قادرة على الاستمرار فى القيام بدور الممول الأوحد لتغيير التعليم بعناصره المختلفة ـ المبانى ، والبشر ، والأجهزة ـ والمكتبات والمعامل ، ولم تعد المساهمة الشعبية هى الطريق لبناء عدد من المدارس ، ولكنها الآن هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق حلم التغيير الشامل والجذرى ، وذلك لأن التعليم الجيد هو بطبيعته مرتفع التكاليف ، ولايمكن أن يكون سلعة رخيصة بأى حال ، وكل محاولة لضغط الاتفاق فى جانب من جوانبه ستكون بالضرورة على حساب الجودة ، فلا يمكن تصور مدرسة تؤدى دورها فى التربية والتعليم دون أن تكون فيها معامل وأدوات ومعدات ومواد كيميائية ووسائل تعليمية ـ سمعية وبصرية ـ مناسبة . . أو دون أن تكون فيها ملاعب وأجهزة رياضية . . أو دون أن تكون فيها مكتبة وأجهزة كمبيوتر . . أو دون أن توفر

لتلاميذها أنشطة ثقافية واجتماعية . .أو دون كتب تتلاءم طباعتها ومناهجها مع القرن القادم . . لايمكن تصور ذلك دون تكاليف عالية . . والحقيقة التى تصدم كل باحث فى شئون التعليم هى أن الدولة لاتوفر الآن فى موازناتها إلا بند الأجور والمرتبات ، أما بقية البنود فإن نصيبها مهما قيل ويقال لايزيد كثيراً على ٥٪ من مجمل ما تخصصه الدولة فى موازنة التعليم . وهذا يعنى أن كل ما نقوله وننادى به عن المبانى والمنشآت والأنشطة هو كلام وأحلام يقظة ، ولن يجد طريقه إلى التنفيذ إلا إذا تحركت كل هيئات ومنظمات المجتمع المصرى فى حملة قومية شاملة ودائمة لتمويل مشروعات التعليم .

ولكن قبل ذلك لابد أن يكون واضحاً أن المشاركة الشعبية لكى تتحقق ـ بالمعنى الكامل الواسع الذى أقصده ـ فإن لها شروطاً لابد أن تتوافر أولاً وتكون محل اتفاق ، فى مقدمتها أن نغير المفهوم التقليدى للمشاركة أولاً ، هذا المفهوم الذى يتصور أن المشاركة الشعبية لا تعنى إلا أن يدفع القادرون من أموالهم وينتهى دورهم بعد ذلك ، بينما المفهوم الحقيقى للمشاركة يقتضى أولاً ألا تكون من القادرين وحدهم ، بل من عموم المواطنين جميعاً ، وبقدر ما يستطيع كل مواطن لابد أن يساهم . . قد يساهم بطابع بجنيه أو بعشرة جنيهات وقد يساهم بمليون جنيه أو أكثر، ولكن المهم أن يشعر كل مواطن أن عليه واجباً تجاه نجاح « ثورة التعليم» لتكون ثورة شعبية ، وليست ثورة رسمية فقط ، لأن الموظفين وحدهم لن يحققوا هذه الثورة التعليمية . . وأهم من ذلك ضمانات الا يقتصر دور المواطنين على دفع المال ، دون أن تكون لهم كلمة أو رأى فى سياسة ومناهج ومدى صلاحية نظام التعليم ، ولايكفى أن نطلب منهم المشاركة بالرأى فى المناسبات فقط أو فى أوقات

الأزمات إلى أن يدفعوا ، ولكن لابد أن تكون المشاركة الشعبية عملية دائمة ، من صميم النظام التعليمى ذاته ، داخلة فى كل أبعاد التعليم ، ومتغلغلة فى كل مستوياته . وبذلك يرسخ ويستقر مفهوم « المشاركة » و « المسئولية الاجتماعية » وهذا ينقلنا إلى الحديث عن «ديمقراطية الإدارة التعليمية» .

المشاركة فى إصلاح التعليم

على كثرة الكتابات والندوات التى تسهم فى بلورة حقائق الأزمة التى وصل إليها حال التعليم فى مصر ، فإن هذه الجهود ركزت دائماً على جوانب القصور أو التقصير من الدولة على امتداد مراحل التاريخ المصرى الحديث ، ولم تلتفت إلى زاوية بالغة الأهمية ، هى القصور أو التقصير من جانب « المشاركة الشعبية » فى دعم وإصلاح التعليم ، وعدم الاتفاق ، وعدم الاتفاق على حدود المسئولية الاجتماعية للأفراد والجماعات إزاء الرؤية التقليدية ، ولتضعنا على طريق جديد أهم معالمه أن الدولة والشعب كليهما مسئول عن انقاذ التعليم قبل أن تفلت منا اللحظة المناسبة ، وليس من الصواب ان تلقى المسئولية على طرف واحد ويتحلل الطرف الثانى منها .

لم تكن هذه الندوة كبقية الندوات التى تهدر فيها الساعات فى سماع كلمات أقرب إلى أحاديث السمر من فرط السطحية والتكرار ، ولكنها كانت ـ هذه المرة ـ مخططة بدقة لكى تحقق هدفاً ، هو إعداد حصيلة من الأفكار المدروسة لتطرح على مؤتمر موسع يعقد بمبادرة شعبية وتشارك فيه أجهزة الدولة ـ ولذلك لم تبدأ الندوة من فراغ ولكن سبقها إعداد طويل أسفر عن ورقة عمل تشكل أول رؤية موضوعية عن المشاركة فى التعليم ، ومجالاتها ، وأضافت الندوة إلى هذه الرؤية ثراء فكرياً بالغ الأهمية ، ليس على المستوى النظرى بل على المستوى العملى أيضاً حتى أصبحت هذه الورقة ومناقشات

الندوة لها أساساً يمكن البناء عليه فى المؤتمر المزمع عقده ، وبعد ذلك سوف يكون ممكناً أن نقول بضمير مستريح أن لدينا استراتيجية لإصلاح التعليم .

الفكرة نبعت من الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية .

وفى كلمته أجاب رئيسها الدكتور القس صموئيل حبيب عن السؤال : لماذا جاءت المبادرة من هذه الهيئة ، بأنها هيئة مشهرة بوزارة الشئون الاجتماعية ، بدأت عملها منذ أكثر من أربعين عاماً ، وهى تعمل حالياً فى ست محافظات فى مجالات التعليم والزراعة والتنمية الصحية للتنمية الاجتماعية . والارتباط بين التعليم والتنمية الشاملة للمجتمع لا يحتاج تأكيداً ، كما أن هذه الهيئة أتمت محو أمية ثلاثين ألفاً من الرجال والنساء ، إلى معاونة مئات من الشباب على اقتحام مجالات العمل الحر ، إلى المساهمة فى تشييد مدارس أو تأثيثها ، والانجيليون فى مصر اهتموا بالتعليم منذ زمن طويل فأنشأوا مدارس عديدة فى مقدمتها كلية رمسيس للبنات بالقاهرة . .

وحدد فضيلة المفتى الدكتور محمد سيد طنطاوى ـ فى كلمته فى افتتاح الندوة وباتساع أفقه المعهود ، إطاراً جديداً للعمل الشعبى حين أشار إلى فتوى أصدرها بجواز إخراج الزكاة على إنشاء وإصلاح المدارس وإعانة وزارة التعليم على أداء رسالتها ، وقال إن إنشاء المدارس فى بعض الحالات أهم من إنشاء المساجد (وأضيف من عندى : والكنائس أيضاً) وأن تسابق الناس إلى إنشاء زوايا ابتغاء مرضاة الله يكون ضررها أحياناً أكثر من نفعها ، لأن الامام فيها أحياناً يكون جاهلاً فينشر الجهل ويسىء إلى الإسلام بما لا يرضى الله ، ولو خصصت هذه الأموال التى أنشئت بها على إنشاء وإصلاح المدارس وتحسين مستوى التعليم لكان ذلك أفضل وأقرب إلى مرضاة الله سبحانه وتعالى .

كانت ورقة العمل التى أعدها الدكتوران أحمد شوقى الاستاذ بجامعة

الزقازيق ، وضياء زاهر الاستاذ بكلية التربية بجامعة عين شمس إطاراً لحوار استمر أربع ساعات شارك فيه فضيلة المفتى ، والدكتور محمد حلمى مراد وزير التعليم الأسبق ، والأساتذة : كمال الخطيب وكيل أول وزارة التعليم ومحمد عبد الحميد غراب وكيل وزارة التعليم بالقاهرة، وأحمد فؤاد عبد العزيز رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب، والدكتورة كوثر كوجك مدير مركز تطوير المناهج والدكاترة : سعد الدين إبراهيم ، وجلال أمين ، وحامد عمار ، ومراد وهبه ، ومنى مكرم عبيد ، وأميل فهمى ، والقس صفوت البياضى وبقية المشاركين فى الندوة .

قيل أن نظامنا التعليمى فى حالة أزمة ، نتيجة ضعف قدرته على المواءمة بينه وبين التحديات المستقبلية التى تواجه المجتمع ، وعجزه عن استشرافها والاستعداد لها منذ الآن حتى لا تتدخل قوى أخرى فى تشكيل هذا المستقبل، وأن التعليم هو البداية الحقيقية لصنع مستقبل أى أمة ، وإذا فشلنا فى استخدام امكانات الإنسان المصرى فسوف يؤد ى ذلك بنا إلى مصير غير محمود ، وإن إثارة الاهتمام العام بالتعلم ، والبحث فى شئونه بروح نقدية ، ليس هدفه التجريح ، ولكن هدفه التمهيد لمشاركة شعبية قائمة على أساس سليم ، وفتح أوعية يصب فيها الدعم الجماهيرى للجهود الحكومية وليس من أهداف أحد على الإطلاق دحض سياسات واستراتيجيات بعينها ، ولكن مراجعة الاستراتيجيات الحالية ضرورة لابد منها لنصل إلى سياسة وطنية تندرج ضمن « مشروع حضارى مصرى » ، يحشد الطاقات الشعبية خلفه ، ويواجه التحديات المستقبلية، ويقودنا إلى اقتحام الألف الثالث ، وهذا بالضبط ما كان يعنيه الرئيس مبارك حين أشار أكثر من مرة هذا العام بالذات إلى أن أوضاع التعليم لم يعد ممكناً السكوت عليها وأن المجتمع كله مدعو للمشاركة فى إصلاحه .

قيل أيضاً أن هذه الإرادة السياسية فى التغيير تصاحبها رغبة شعبية مماثلة، بل ان هناك إجماعاً شعبياً على ان نظامنا التعليمى الذى يضم ٢٥٪ من المصريين ، ويكلف أكثر من ثلاثة مليارات جنيه سنوياً ، ويستهلك مايقرب من ٦٪ من ميزانية الحكومة ، يعانى من تدهور الجودة ، وتزايد التكلفة ، وجمود الإدارة ، وأصبح علينا أن نجيب بأمانة عن أسئلة تحدد مستقبلنا مثل : هل النظم التعليمية والتربوية الحالية للطفل المصرى تعده فعلاً للعيش فى القرن الحادى والعشرين . . ؟ وهل فكرنا فى أن كل الشباب والأطفال المصريين سوف يعيشون فى القرن الحادى والعشرين . . ؟ وهل نظامنا التعليمى القائم قادر على أن يكون القطاع القائد لعملية تنمية المجتمع . . (بمفهوم النهضة أو الصحوة) . . ؟ وهل التعليم بحالته الآن قادر على إطلاق وتحرير طاقة الإنسان المصرى إلى حدود الإبداع والإنتاج . . ؟ وهل هذا التعليم ـ على ماهو عليه ـ مرتبط بالواقع الاجتماعى والاقتصادى ، وبالتنمية ، أم أنه منفصل عن كل ذلك أو عن بعضه . . ؟

أسئلة كثيرة طرحت ، واجتهادات كثيرة قدمت بإخلاص وبموضوعية وهدوء ، وبرغبة حقيقية فى البناء أشارت إلى نماذج لما يجرى فى العالم من حولنا من أمم وشعوب أصبحت جاهزة للقرن القادم ، ونحن مازلنا بين الاعتراف والإنكار بضرورة التغيير .

قضايا كثيرة تستحق الوقوف عندها .

النخبة والمشاركة السياسية

عندما نبحث فى العوامل التى تساعد على تحريك السطح الساكن فى بحيرة الحياة الحزبية والسياسية ، لابد أن نستفيد من الأحداث التى تجرى على خريطة العالم من حولنا فى القارات الخمس ، وهى أحداث ساخنة ومليئة بالمفاجئات ، تؤكد كلها ـ رغم اختلافات كثيرة فيما بينها ـ حقيقة واحدة هى أن المشاركة السياسية كلما اتسع نطاقها كان ذلك ضماناً وأماناً للاستقرار والاستمرار والتنمية ، وأنه بغير هذه المشاركة لايمكن أن يزدهر الوعى القومى ، ولا أن يحقق الإصلاح الاقتصادى أهدافه ، أو يتم ارساء قواعد بناء مستقبل الوطن على أسس راسخة .

وهل يمكن تصور وجود مجتمع يتمتع بالاستقرار والحيوية دون أن يشارك أبناؤه ـ من الصفوة والجماهير على حد سواء ـ مشاركة حقيقية بالفكر والعمل، بحيث يثق كل واحد أن له نصيباً من السلطة السياسية يحرص عليه ويدافع عنه ويسهر لحمايته ، وأن لرأيه قيمة تؤثر فى مسار الأمور وفى اتخاذ القرار . . فإذا وجدنا أنفسنا أمام حالة من السلبية والعزوف عن المشاركة فى شئون الوطن وقضاياه الكبرى والصغرى ، أو إذا وجدنا النخبة أو الصفوة فى المجتمع متقوقعة داخل مصالحها الشخصية أو الفئوية لا تريد أن تتجاوزها ولا يمتد بصرها إلى ما بعدها، وإذا رأينا أن ظواهر مرضية اجتماعية وسياسية قد انتشرت مثل الانتهازية والفردية والسلبية ، وبدأت بعض الفضائل الضرورية تبتعد مثل الانتماء والولاء للوطن والتضحية

بالمصالح الشخصية من أجل المصلحة العامة، واعتبار نظافة واستقامة الوسيلة التى يحصل بها الناس على المال أهم من المال نفسه مهما يكن اغراؤه . . إذا رأينا ذلك كله أو بعضه فلابد أن ندرك أننا أمام حالة تحتاج إلى عمل لتدارك الأمور .

وإذا كانت المشاركة ـ على مستوياتها السياسية والاجتماعية ـ ضرورية بالنسبة للمواطنين عامة ، فهى بالنسبة للصفوة أو النخبة فى المجتمع أشد أهمية وضرورة ، بحيث لايمكن استمرار الحياة السوية بغيرها .

والملاحظة العامة لحال النخبة عندنا تؤدى بنا إلى تقسيمها إلى ثلاث فئات غير متساوية فى العدد ، فئة تشارك فى العمل السياسى من خلال المعارضة ونقد الحكم ، وفئة ثانية تشارك فى العمل السياسى مؤيدة ومتعاونة معه . . تفكر معه . . وتقدم له اجتهاداتها وتصوراتها لحل المشاكل القائمة . . وهذه الفئة مهمومة بهموم المجتمع ، ومشغولة بالقضايا المتصلة بتحسين نوعية الحياة للناس العاديين والمحرومين بصفة خاصة ، ثم هناك فئة ثالثة اختارت العزلة والسلبية السياسية ، ولم تهتم اهتماماً حقيقياً بشئون الحياة العامة ، وعكفت على البحث عن تحسين أوضاعها ، واقتناص الفرص لنفسها ، وغلبتها المصالح الشخصية ، أو الفئوية الضيقة . . هذا التقسيم موجود فى كل مجتمع ، ولكن بأى نسبة لكل فئة . . فإذا كانت السلبية السياسية لدى النخبة هى الغالبة فإننا نكون فى هذه الحالة أمام أزمة فى المجتمع تحتاج إلى مواجهة جادة .

ولكى نتعرف إلى طبيعة وحجم المشكلة بعيداً عن التفكير الانطباعى نعود إلى بحث المركز القومى للبحوث الاجتماعية ، الذى سبق أن أجراه لاستطلاع رأى عينة من النخبة عن الأحزاب والممارسة الحزبية وأشرفت عليه الدكتورة أمانى قنديل ، فهو بحث ميدانى قائم على أسس علمية ومنهجية

تجعله موضع الثقة والاعتبار . . وقد أجرى على ٥٠٠ من الصحفيين والكتاب فى صحف قومية وحزبية ، وأساتذة جامعات بينهم عمداء ووكلاء كليات ورواد نشاط جامعى ، وأعضاء نقابات مهنية يمثلون صفوة الطبقة المتوسطة التى تسعى ، أو تمارس بالفعل تأثيراً فى العملية السياسية ، وأعضاء مراكز بحوث قومية ، وقيادات فى أجهزة الثقافة والإعلام ، ومجموعة من كبار رجال الدين الإسلامى والمسيحى ، وأعضاء بارزين فى الأحزاب ، أى أنهم يمثلون بحق صفوة المجتمع . وكانت أهم نتائج البحث أو النخبة ، أن الصفوة لاتشارك فى النشاط السياسى مشاركة تتناسب مع أهمية دورها ووعيها ، وأن هذا الموقف من جانبها يصعب وصفه بالسلبية وإنما هو اختيار ، واقتناع ، ويتضمن فى جوهره إدراكاً بأن تأثير الصفوة ، أو النخبة فى الحياة السياسية وفى اتخاذ القرار محدود ولايشجع على المشاركة . . قال ٤٥٪ أنهم لم يسبق لهم المشاركة بالتصويت فى أى انتخابات لشعورهم بعدم جدوى هذه المشاركة ، ولذلك لم يهتموا باستخراج بطاقات انتخابية . . وقال ٧٦٪ منهم أنهم لاينتمون إلى أى حزب سياسى ولايعنيهم ذلك ، و٨٠٪ منهم يرون أن المواطن لايهتم بمتابعة الحياة الحزبية لأسباب عديدة ، منها أنها مشغول بهمومه الاقتصادية والاجتماعية العديدة ، وضعف فاعلية الأحزاب ، وفقدان المواطن الثقة فى قيادات العمل الحزبى ، أما مبررات السلبية فى نظرهم فتدور حول محورين : أولهما عدم الاقتناع بالحياة الحزبية بشكلها الراهن ، والثانى أن الإطار السياسى لايسمح لكل القوى السياسية بالتعبير عن نفسها ، وأضافوا إلى ذلك أن الإطار الحالى للممارسة السياسية لايسمح بتجديد القيادات الحزبية ، والمرشحون يتكرر ظهورهم فى كل انتخابات ، وفرص ظهور قيادات سياسية جديدة تتضاءل تحت دعاوى عديدة متجددة ، وحين سئلوا عن رأيهم فى تقييم الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب ، قال ٦١٪ منهم أن الذى يؤثر سلبياً على فاعلية الأحزاب

ومصداقيتها هو التناقض بين الديمقراطية كمطلب وشعار مرفوع ، وبين الممارسات الفعلية داخل الهياكل الحزبية .

أما عن ضعف فاعلية المؤسسات الحزبية ، وعدم قدرتها على اجتذاب عضوية فئات عديدة من المجتمع فقد قال ٨٧٪ أن تغيير قانون الأحزاب ضرورى لفتح باب المشاركة بشكل سليم ، بينما قال ثلاثة فى المائة فقط أن تغيير قانون الأحزاب ليس ضرورياً لفتح باب المشاركة . وقال ٥٠٪ أن أية قوى أو جماعة تطرح برنامجاً قومياً يجب أن تتاح لها حرية التمثيل ، وقال ٥٠٪ أن الفروق بين برامج الأحزاب القائمة محدودة ، و٥٢٪ قالوا أنهم لم يطلعوا على برامج الأحزاب الجديدة (الخضر والاتحادى ومصر الفتاة) . ومعنى ذلك أن هناك أحزاباً لم يهتم كثير من المثقفين حتى بالتعرف إلى أهدافها . وحين سئلوا عن القضايا التى يجب أن تكون لها الأولوية فى اهتمامات الأحزاب قالوا أنها قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ثم السياسة الاقتصادية ، وبخاصة مواجهة ارتفاع الأسعار ومشكلة البطالة . .

هذه النتائج تعطينا فكرة عن كيفية رؤية النخبة ومواقفها من الحياة السياسية والحزبية ، وبالتالى تحدد مسار العمل الذى يجب أن نشرع فيه لكى نحرك طليعة المجتمع ونحفزها للاهتمام بالقضايا العامة . وقد أشاروا إلى أهم معالم الطريق إلى ذلك : أن تكون برامج الأحزاب عملية وقابلة للتنفيذ بعيدة عن العبارات الإنشائية ، وأن تطرح أحزاب المعارضة بدائل مدروسة للسياسات الحالية بدل الاكتفاء بنقد الحكومة وسياساتها فى كل اتجاه ، وأن تكون هناك قيادات سياسية تعرف كيف تتفاعل مع الجماهير بأسلوب العمل السياسى الحقيقى وليس بالسرادقات والميكروفونات والخطب ، وأن تصبح العناصر الشابة ممثلة تمثيلاً معقولاً بين قيادات الأحزاب ، وأن يسمح أسلوب العمل بافراز وجوه وأجيال سياسية جديدة ، وتحقيق الشعور بأن

الصوت الانتخابى من شأنه التأثير على القرار ، وهذا الشعور لا يأتى بالكلام ولكن بالممارسة ، والاهتمام بجدية تثقيف المواطن الحقيقى من القاعدة ، وأخيراً أن تتحول الأحزاب القائمة من «أحزاب أشخاص » إلى أحزاب « بحق وحقيقى » اى منظمات سياسية ديمقراطية فى تشكيلها وممارساتها ، ولدى كل حزب برنامج ، وكوادر حزبية ، وتمارس العمل السياسى بمعناه الصحيح ، بان تقدم رؤيتها تفصيلا فى كل قضية من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتقدم اجتهاداتها تفصيلاً فى حل المشاكل الكبرى التى تواجه الوطن . . فيجد المثقف بذلك ، بل والمواطن العادى فرصة الانضمام إليها ، والمشاركة فيها مشاركة بالعمل . . وليست مشاركة بالتصفيق !

الأحزاب والمشاركة السياسية

عندما نحاول فهم الظواهر المتصلة بالمشاركة فى المجتمع المصرى لابد أن نقف عند قضية المشاركة السياسية ، رغم أن كثيراً من المهتمين بموضوع «المشاركة الشعبية » يقصرون فهمهم لهذه المشاركة على ما يتعلق بإسهام المواطنين فى تحسين الخدمات مثل بناء المدارس ، أو تمهيد الطرق، أو تدارك النقص القائم فى المستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية ، وغير ذلك ، لكن هذا تصور جزئى يهمل الجانب الأكثر أهمية ، وهو تناول المشاركة بمفهوم شامل باعتبارها فلسفة نحرص على تحويلها إلى أسلوب حياة للمصريين ينعكس على كافة أوجه حياتهم وليس هناك بداية صحيحة لذلك إلا المشاركة السياسية .

والمشاركة السياسية تظهر من خلال مؤشرين رئيسيين أولهما : مدى إقبال المواطنين ـ طوعاً واختياراً واقتناعاً ـ على صناديق الانتخابات، وثانيهما : مدى إقبال المواطنين على الانضمام إلى الأحزاب ، ليس بمجرد تسجيل الأسماء ، وملء الاستمارات ، أو حتى دفع الاشتراك ، ولكن بالاهتمام بالقضايا العامة ، والسعى إلى تفهمها على وجهها الصحيح ، والمشاركة بابداء الرأى داخل تنظيمات واجتماعات الحزب ، وإعطاء الصوت عند اتخاذ القرار ، وبحرية التعبير عن الرأى والفاعلية فى تنشيط العمل الحزبى فى مختلف المجالات ، وبالنقل الأمين لاتجاهات المواطنين إلى قيادة الحزب وشرح سياسات الحزب للمواطنين . ولو أخذنا معيار الإقبال على صناديق الانتخابات فإن الأرقام تصدمنا .

أولاً : لأن المقيدين فى جداول الانتخابات لايمثلون كل من بلغوا السن القانونية ، وهى ١٨ عاماً ، بل ان جداول الانتخابات لاتضم إلا ٥٠٪ منهم فقط . وتصدمنا الأرقام ثانياً : حين نجد أن نسبة المشاركين فى انتخابات عام ١٩٧٦ كانت ٤٠٪ من المقيدين فى الجداول ، وفى انتخابات ١٩٨٤ كانت نسبتهم ٤٣,٧٪ وفى انتخابات ١٩٩٠ كانت ٤٠٪ ، ومعنى ذلك أن المشاركين فى الانتخابات لايمثلون أكثر من ٢٣٪ ممن بلغوا سن الانتخاب . . وتصدمنا ثالثاً : حقيقة أن المشاركة فى المدن الحضرية أقل بكثير من المناطق الريفية والحدودية والنائية (!) وإن أقل نسبة مشاركة فى المدن الكبرى وبخاصة القاهرة والاسكندرية والجيزة التى تضم أكبر قاعدة من المتعلمين والمثقفين . . وهذه الحقائق تطرح تساؤلات حول مدى شعور المواطن بأهمية وجدوى المشاركة من ناحية ، ومدى قدرة وفاعلية الأحزاب على اجتذاب قطاعات عريضة من المواطنين من ناحية ثانية ، ومدى تأثير مرحلة التنظيم السياسى الواحد والقيادة الشمولية فى سلبية المواطنين تجاه القضايا العامة من ناحية ثالثة .

ولن تختلف الصورة كثيراً إذا نظرنا إلى قلة الإقبال على المشاركة ـ الفعلية والجادة ـ فى الأحزاب السياسية ، ورغم مرور ١٧ عاماً على تطبيق التعددية الحزبية إلا أن عضوية الأحزاب مازالت محدودة ، وأكثر الأحزاب (وعددها ١٤ حزباً) ليس إلا لافتة ، وصحيفة أو أكثر ، وعدد من الوجوه المعروفة المحدودة العدد والتأثير ، ونلاحظ أن هذه السلبية تجاه العمل الحزبى امتدت إلى الجمعيات الأهلية المشتغلة بخدمة المجتمع وبالتنمية ، فعددها كبير جداً يزيد على ٢٢ ألفاً ، ولكن حجم العضوية الفاعلة فيها محدود جداً، وعدد القيادات الايجابية فيها قليل ويمثل نفس الوجوه دون تغيير أو تجديد أو زيادة .

وحين نبحث عن أسباب عدم قدرة الأحزاب على التغلغل فى أوساط الجماهير وتمثيل مصالح تلك الجماهير ، وعن طرح بدائل للسياسات المطبقة التى تعارضها بالجملة دون دراسة أو تفصيل ودون أن يكون لديها « حكومة ظل» أو برامج واقعية مدروسة ومحددة لحل المشاكل القائمة . . وفوق ذلك فإن هذه الأحزاب ليس لها دور فى نشر الثقافة السياسية وهى مستسلمة لوضعها المحدود بالاستناد إلى ذكرى أحزاب قديمة تعيش على بقايا أمجادها ، أو بقايا تأثير شخصيات كان لها دور فى مراحل سابقة ولا تريد أن تدرك أنه ليس هناك من يصلح لكل دور وفى كل المراحل .

وينبهنا بحث ميدانى اجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية أشرفت عليه الدكتورة أمانى قنديل إلى مجموعة من الحقائق تفيدنا كثيراً فى فهم الواقع الهزيل للأحزاب ، وعدم فاعليتها فى الحياة السياسية ونتيجة لذلك ظهرت تنظيمات الرفض السياسى والاجتماعى التى لم تقبل الديمقراطية الليبرالية ، وكانت لها منابعها الفكرية الأخرى ، ومن أبرزها حركة مصر الفتاة التى تحولت إلى الحزب الاشتراكى ، والإخوان المسلمين ، والحركات الماركسية التى عبرت عن نفسها فى تنظيمات تحت الأرض واعتادت العمل السياسى السرى .

● ومنذ عام ١٩٥٦ ظهر النظام السياسى للثورة ومحوره مركزية شديدة للسلطة (هيمنة النخبة العسكرية ـ مركزية سلطة القائد والزعيم) وغابت المنافسة الحزبية منذ قانون حل الأحزاب فى ١٨ يناير ١٩٥٣ ، وأنشأت الثورة ثلاثة تنظيمات متعاقبة هيئة التحرير (٢٢ يناير ١٩٥٣) حل محلها الاتحادالقومى (١٩٥٦) ثم الاتحاد الاشتراكى (١٩٦٢) وكانت تفتقد الوظائف الأساسية للتنظيم السياسى وأولهاتوفير قنوات اتصال جيدة بين المواطن والسلطة ، والإسهام فى عملية التنشئة السياسية . وافراز قيادات

شابة جديدة ، يضاف إلى ذلك عدم وجود برامج مدروسة وقابلة للتنفيذ لهذه التنظيمات ، واختلاط العلاقات الشخصية بالعلاقات السياسية ، وسيطرة «الشلل» ، وتراجع الضمانات الديمقراطية ، وتحول التنظيم إلى جهاز من أجهزة الدولة . . فضلاً عن أن هذه التنظيمات ظلت تكرس بقوة أحادية الفكر ، وتقمع صراع أو تعدد الآراء فى أى صورة ، وتمنع عملية التفكير المستقل أصلاً وتكتفى بمجرد ترديد الشعارات ، إلى أن توقف العقل السياسى المصرى عن الإبداع ، فلم يعد قادراً على ابتكار حلول جديدة للمشاكل المزمنة أو المستمرة . . ونجحت هذه التنظيمات فى خلط مفهوم « التعبئة » بمفهوم «المشاركة» فضاع المفهوم الحقيقى للمشاركة وبقى المفهوم الزائف ، وطبعاً حرصت هذه التنظيمات على عدم قيام توازن بين التنظيم الذى يفترض أنه يعبر عن الشعب ، وبين السلطة التنفيذية التى هيمنت عليه ، وبالتالى لم يكن لهذه التنظيمات دور فى صنع السياسات ولا فى اتخاذ القرار ، وانحصر دورها فى تبرير السياسات والقرارات التى تتخذها «القيادة التاريخية الملهمة » .

● وهذه الجذور هى التى أثمرت بعد ذلك ما نلمسه من عدم الثقة وعدم الرغبة فى المشاركة السياسية ، ولقد واجه النظام السياسى حين انتقل إلى رحلة التعددية السياسية سلبية من القاعدة العريضة من الجماهير ، ونشأت الأحزاب فى إطار ثقافة سياسية تعبر عن أزمة مشاركة . . أضف إلى ذلك غياب الديمقراطية الحقيقية داخل الأحزاب وتأثير ذلك على مصداقية هذه الأحزاب ، وانعدام المجال لحرية الاختلاف داخل التيار ، وانعدام الفرصة لتداول القيادة وظهور أجيال جديدة تدين بالولاء للحزب وليس للأشخاص ، وغياب أسلوب رشيد لادارة الصراع الفكرى والسياسى داخل الأحزاب بشكل يحفظ تماسك هذه الأحزاب ولايؤدى إلى انفجارها من

الداخل كل حزب ، ثم تدنى لغة الحوار أو الخطاب السياسى سواء داخل كل حزب ، أو بين الأحزاب بعضها وبعض ، أو بينها وبين الحكومة ، من تبادل الاتهامات وأولها الخيانة والعمالة إلى استخدام أساليب وألفاظ تدل على تدهور أخلاقى سياسى ينعكس فى بعض الصحف الحزبية بشكل لم يسبق له مثيل .

هذه الحقائق المؤلمة لابد ان تدفعنا إلى وقفة تفكر فيها فى كيفية انقاذ الحياة الحزبية ، وبث الحياة فيها ، وضرورة تحرك الاحزاب ذاتها ـ بقواعدها وقياداتها ـ لتحقيق ذلك ، لان الحكومة ليست جهة الاختصاص فى ذلك ، وهنا تظهر أهمية « المناخ السياسى » الذى يسمح، أو لا يسمح بازدهار الديمقراطية وممارسة الاختلاف فى الرأى والاجتهاد ، كما تظهر أهمية دور المثقفين باعتبارهم القوة المؤهلة لاتخاذ مبادرات ، والقادرة على اعادة العقل السياسى لممارسة دوره ، وجذب القطاعات العريضة من الشعب للاهتمام بالقضايا العامة والمشاركة فى حل المشاكل على كافة المستويات من الشارع والحى والقرية . . إلى الدولة .